بعد الـذي حـدث مـن مـتـغـيرات.. مـا الـذي نـحـتـاج إلـيـه ؟

طارق الجبوري

لم يكن من الممكن عزل ما جرى في بولونيا في أواخر الثمانينات والتغييرات الكبير ة التي شهدتها البنى السياسية في تلك الدولة عمّا تبعها من تطورات في مجمل المعسكر الاشتراكي وفي مقدمته الاتحاد السوفيتي . وكان واضحاً أن كل عمليات "الإنعاش " التي بدأ بها غورباتشوف في ما سمي البيروسترويكا التي تعني إعادة البناء أو الغلاسنوست التي تعني الشفافية لم تعد قادرة على إيقاف زحف الإعصار الذي سيغير وجه العالم .

وبغض النظر عن الآراء التي تقول بان عملية البناء التي قادها غورباتشوف كانت ضمن مخطط كبير مناهض للاشتراكية، وهو ما أميل إليه، أو جاء بحسن نية، فان الواضح والجلي هو أن ثنائية القطبين، الاشتراكي ممثلاً بالمعسكر الاشتراكي، والرأسمالي ممثلاً بأميركا ومعسكر الدول الغربية في طريقها إلى زوال.

ولأننا في الغالب – سياسيين وكتاباً ومثقفين في دولنا– كنا نخضع لثقافة التلقي البعيدة عن الاجتهاد، فقد بقيت رؤانا قاصرة عن استشراف الآتي والتهيؤ لما قد يحدث، عكس آخرين في المعسكر الرأسمالي الذي أتاح لهم مستوى الحريات مناخاً خصباً للإبداع واستشراف آفاق المستقبل والتغلب على الصعاب ووضع الخطط الكفيلة لتحقيق الأهداف. هذا ما سبقتنا به المنظومة الامبريالية وفهمته جيداً وعملت بجد على الإسراع بتحقيقه والنفوذ منه إلى المنظومات القيمية الأخرى سواء ما كان نابعاً من الفكر الاشتراكي العالمي أو القومي أو الوطني العام .. منظومات انتزعت مساحات واسعة من التأثير والسيطرة، من المنظومة الرأسمالية التي بقيت تتحين الفرص لتأكيد أنها الأصلح والأجدر بقيادة العالم ورفاهيته.

كان الكثير يراهن بقرب ضعف وليس انهيار القطب الرأسمالي الأكبر – الولايات المتحدة الأمريكية – من خلال التبشير بنشوء أقطاب متعددة أخرى كالقطب الأوربي الذي بدأت معالمه تتوضح في فرنسا من خلال الخط الديغولي، وتصاعد نجم القطب الصيني، وردد الكثير منا "في غياب الوعي" هذه المقولات ونمنا على أحلام يقظة ما كان لها أن تتحقق في غياب الحريات بأجمل معانيها .

في محيطنا العربي كنا في تلك الفترة أسيري تلك المفاهيم وكانت الأنظمة المحسوبة على التيار التقدمي وبمختلف مشاربها وأصولها الفكرية وكتابها ومنظريها، متفقة من حيث المبدأ على خطورة النهج الرأسمالي وما يمتلكه من وسائل تأثير قادرة على زعزعة استقرارنا، لكنها ظلت عاجزة، لأسباب ذاتية محضة، عن رؤية الأسباب الحقيقية التي منحت النظام الرأسمالي قدرة اختراق عقلية شعوبها والتأثير فيهم، المتمثلة بالحرمان شبه الكلي احياناً من الحريات، حتى صار اسم الاشتراكية مرادفاً للقمع والكبت وفرض الرأي الواحد. في محيطنا العربي، ولا نظن أننا نبالغ، إذا قلنا إن من أكثر الأخطاء التي ارتكبتها التيارات الوطنية والديمقراطية تكمن في منحها التزكيات لأنظمة كانت تعد هذه التيارات من اخطر ما يهدد وجودها ، لذا فهي لم تتوان عن تصفيتها واحداً بعد الآخر وبمباركة أطراف منها مع الأسف صفقت للجلادين وهم يذبحون حلفاء الأمس دون أن يرف لها جفن. لا نريد أن ننكأ الجراح التي ساهم البعض منا بهذا القدر أو ذاك فيها، فضيع الأوطان قبل أن يبيع الوطنية بحسن نية أو بدونها، لكن هذه هي صورة الواقع المرير الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه من ضياع وغياب المفاهيم التي بقينا نرددها ونتلهف بسذاجة لتحقيقها في وقت كنا نعلن موتها في ضمائر الأجيال القادمة التي صحت لترى أن كل شعاراتنا زيف وان نظرياتنا لا تستحق ثمن الورق الذي كتبت عليه.. وان كل انتصاراتنا وهمٌ وسراب كاذب .

كثيرة هي الأمثلة على ذلك وإذا أردنا أن نعود إلى جذور ما عرف بالنظم الوطنية في محيطنا العربي منذ عبد الناصر رحمه الله حتى الآن ، لعرفنا مقدار ما اقترف من خطايا وليست أخطاء بحق الوطن والشعوب التي وضعت ثقتها بتيارات ارتدت لبوس الاشتراكية والديمقراطية والوحدة وعملت على نقيضها وعلى العكس منها وكانت النتيجة المزيد من القهر والحرمان .

صحونا ولكن بعد حين لنضع أيدينا بيد الرأسمالية لتخلصنا من عبوديتنا التي طالت ولم يعد بمقدورنا أن نستعيد ولو الجزء اليسير من إنسانيتنا .. صحونا لنجد أن أحلامنا تبددت وان افكاراً ضاعت وأنظمة هوت وكل واحد يسأل نفسه هل انتصرت الرأسمالية حقاً ؟ وهل أن الفكر الاشتراكي محض خيال وديماغوجي لا يناسب التغييرات التي تجتاح العالم ؟ وأين نحن مما كنا نتحدث به عن المفاهيم الوطنية بعد كل الذي حصل ؟ أسئلة كثيرة ومحيرة خاصة بعد كل الذي شهدته منطقتنا من أحداث في العراق وتونس ومصر وليبيا وما يؤمل أن يحدث في اليمن وسوريا وغيرهما، رغم اختلاف ظروف كل بلد ومعاناته عن الآخر.

بشكل متواضع سأسمح لنفسي بوضع ملامح إجابات على تلك التساؤلات عسى أن يبادر بعض أصحاب التجارب في الإجابة بشكل أعمق وأوسع ، فأقول في ما يتعلق بالتساؤل الأول فانه من المبكر الجزم أو حتى القول بانتصار الرأسمالية . صحيح أنها حققت تقدماً ونجاحاً هنا وهناك في جوانب ومنها بشكل خاص الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات التي لدينا ملاحظات بشأنها لكنها من جانب آخر أخفقت في جوانب أخرى وخاصة الاقتصادية. فهذا الفكر ليس كاملاً، كما يحلو للبعض أن يصور، ولا يخلو من إخفاقات تبدو جلية في حجم المعاناة التي تعيشها شرائح ليست قليلة منه، وانه ورغم ما نفذه من أعمال ونهب ثروات ظل عاجزاً عن تحقيق حلم الرفاهية. ويكفي أن نراجع حجم ما تشهده مجتمعاته من اضطرابات واحتجاجات لتحسين مستوى المعيشة ومنها ما أعلنته وسائل الإعلام مؤخراً عن اعتقال ٧٠ شخصاً في نيويورك من المحتجين ضد الرأسمالية وتحركهم إلى ساحة تايمز سكوير، احتجاجات بلغت حد التعدي على الممتلكات العامة، إضافة إلى حجم المشاكل والأزمات التي تعاني منها الدول الرأسمالية ومنها الأزمة المالية التي ما زالت ذيولها تؤثر سلباً عليها وعلى دول أخرى في العالم، وسوف لن نتطرق إلى ما تتعرض له بلدان في الكامل في إفريقيا من مجاعة أودت بحياة الملايين، لان الحديث عن هذا سيتشعب ويطول، ويمكن لأي احد الرجوع إلى إحصاءات المنظمات الدولية ليتبين حجم ما سببه النظام الرأسمالي من مشاكل .

أما بشأن التساؤل الثاني بشأن صلاحية الفكر الاشتراكي وهل يلامس الواقع واحتياجاته فباختصار شديد وبقدر ما يسمح حجم الموضوع يمكن القول نعم بثقة مبنية على ما حققته التجارب الاشتراكية من منجزات منحت من خلالها الثقة للملايين بالحياة ومعناها الإنساني وما فجرته من طاقات. لن أتحدث عن منجزات اقتصادية صناعية أو زراعية أو غيرهما، وتقليل الفوارق الاجتماعية، لكننا نقصد ما تحقق في المجال الإنساني وهو زاخر ومعبر عنه بالفرص المتساوية التي منحت لإبراز الجميع طاقاته ومهاراته وفي كل المجالات. ولكن هذه التجارب وقادتها ويا للأسف عجزوا عن فهم ما يجري من متغيرات في العالم ومواكبتها فأساءوا للتجارة الاشتراكية وللفكر الذي تعرّض للتشويه بسبب حالة الجمود التي أراد أن يفرضها عدد من القادة الذين صموا آذانهم عن كل دعوة تجديد، وسمحوا لماكنة الإعلام الرأسمالي بان تشوه كل شيء جميل في منظومة الفكر الاشتراكي وهو غير قليل لكننا عاجزون عن إظهاره .. ويكفي أن ننظر بموضوعية الى الأوضاع التي تعيشها شعوب البلدان المنضوية سابقا تحت جناح الفكر الاشتراكي لنعرف حجم المأساة التي يعيشونها حاليا ، وقد ترجم وشرح لي صديق كان يدرس الطب في الاتحاد السوفيتي رسائل زوجته الروسية والظروف القاسية التي تعيشها وهي تتحسر على أيام زمان !

هذه الظروف وغيرها انعكست على مجمل دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، ومنها طبعاً منطقتنا العربية. فقد كانت هذه الدول ومنها العراق تعيش متغيرات حادة وخطيرة، وهمشت فيها منذ سنوات سابقة الطبقات المتوسطة القادرة على إحداث شيء من التطور، والباقي منها كان إما متماشياً مع نهج الأنظمة الموجودة ويسوق لطروحاتها المتناقضة، أو منزوياً يائساً من قدرة التيار الوطني على إحداث أي تغيير حقيقي، والقليل اضطر للبحث عن دعم دولي يتكئ عليه ولم يجد أمامه غير الولايات المتحدة الأمريكية. في العراق وكما ذكرنا لم تكن الصورة مختلفة كثيراً لقد كان خياراً صعباً ذلك الذي عاشته قوى المعارضة بمختلف فصائلها ولكنه أصعب على التيارات والقوى والشخصيات التي قضت حياتها تثقف على المبادئ الوطنية وقدمت التضحيات في المعارك الوطنية، فاختار بعضها حكم الضرورة، دون أن تضع وكما يبدو خطة تقترب بعض الشيء من التداعيات التي حصلت في العراق، لتتمكن لاحقاً من استعادة زمام المبادرة بعد أن تستتب الأمور وتستقر نسبياً لصالح عملية التغيير، وهكذا وقعت التيارات الديمقراطية في خطأ آخر كلفها كثيراً لكنه كلف العراقيين أكثر ، عندما بقيت سلبية في قراءة ما يجري منذ الإعلان عن تشكيل مجلس الحكم وما فرضه لاحقاً من محاصصات شوهت العملية السياسية وابتعدت بها عن شاطئ الديمقراطية ..

وفي الوقت الذي كانت فيه التيارات الأخرى تستثمر الوضع لصالحها وترفع كل الشعارات كانت التيارات والشخصيات الديمقراطية في موقف المتفرج ، وكأنها قايضت تاريخها وجماهيرها بمناصب ومقاعد وزارية وبرلمانية محدودة سرعان ما سلبت منها بفعل القانون الانتخابي السائد. و هكذا ضاعت مرة أخرى ثماني سنوات من عمر العراق وجماهيره وشهدت المنطقة العربية احداثاً كبيرة ومنعطفات حادة ، نتمنى أن تستثمر لصالح التيار الديمقراطي بمختلف تشكيلاته، ولكن هذا يتطلب خطة عمل ورؤى تتناسب ومستوى الأحداث، فهل سيكون التيار الديمقراطي عند مستوى المسؤولية؟ وكيف يمكن أن نبلور فكرا يعيد للاشتراكية بريقها الذي تستحقه؟ اشتراكية قادرة على احتضان كل تطلعاتنا بدون تشويه، هذا ما سنحاول الإجابة عليه في موضوع آخر.

كاريكاتير

■ عادل صبري

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري

عن الأدوية

منذُ عدة سنوات بدأت أسعار الأدوية ترتفع بشكل متفاوت، وتتفاوت أيضا أسعار البيع في منفذ عن منفذ آخر. ولا يشعر بهذهِ المشكلة إلا من ابتلي بمراجعة الأطباء.. أما الحديث عن كلف خدمة الأطباء وأسعار مراجعاتهم فيحتاج لمراجعة ووقفة.

ما لفت نظري إن إحدى قريباتي راجعت أحد الأطباء في شارع السعدون فكتب لها (وصفة) الدواء واشترتها من الصيدلية التي تقع تحت عيادة الطبيب.. وتعرفون قصة الأخوة الأطباء الذين يطلبون من المريض ان يأتي بالدواء إليهم لكي (يتأكدوا منه!!).

وهنا عليك أن تشتري الدواء من الصيدلية القريبة. وبعضهم يرفض الدواء من صيدلية أخرى، ويرفض نتائج المختبر إلا إذا كانت من مختبر (سيد مهدي) وبعضهم لا يتعامل مع الفحوص الشعاعية إلا إذا كانت مأخوذة بماكينة (سيد مهدي).

وكنا طيلة عقود نُحسن الظن بالطبيب الذي يُرشدنا للمختبر وللأشعة وللصيدلية باعتباره صاحب تجربة ويسعى لحصولنا على أفضل النتائج.. ولم نزل الى اليوم نعتقد ذلك من أطباء محترمين نثق بهم ونأتمنهم على حياتنا وعلى عوائلنا.. لكن القصص التي تنقل مهنة الطب ووظيفة الطبيب الى المنطق التجاري واللعب على المرضى المساكين بدعوى الحرص ونحو ذلك لم تعد تُحتمل..

فأنت تشتري الدواء من الصيدلية القريبة من العيادة بخمسة وتسعين الف دينار، لأن صاحب الصيدلية يعرف انك مأمور بشكل من الأشكال من الطبيب أن تشتري منه، وهو يفرض السعر الذي يناسب المقام.. ثم تذهب لصيدلية في الجوار وتقدم له (الراچيتة)، وإذا هو يطالبك بعشرين الف دينار. طبعاً الفرق كبير ولا يستدعي تعليقاً.

ولكن الذي يستدعي التعليق هو الأسعار التي وصلت إليها الأدوية.. فحتى مبلغ عشرين الف دينار هو مبلغ كبير على موظف أو كاسب لا يتجاوز دخله عشرين ضعف هذه الكلفة.. وطبعاً الخدمات الطبية لا تتصَرف مثل مؤسسات الرعاية الاجتماعية فتميز بين المرضى وتدعم هذا وتترك ذاك.

السؤال للمؤسسات الطبية الحكومية التي تراقب نوعيات الأدوية وأسعارها وجهات صنعها وجودتها.. كيف تترك الصحة العامة دون مراقبة وكيف تعثرت جودة الأداء الحكومي في مراقبة القطاع الصحي.. وهل بعد الصحة شيء يمكن أن يكون محل اهتمام وزارة الصحة والأمن الاقتصادي ونقابة الأطباء والصيادلة.. الخ.

قضية المـــرأة مـن خـطـاب محلّـي إلى خـطـاب كـونـي

فينوس فائق

يعتقد الكثيرون أن قضية المرأة قضية تخص وجودها ككيان، في حين أنها أساسا قضية وجودية بمعنى أنها تخص المجتمع الإنساني داخل المنظومة الكونية برمته، وليس داخل مجتمع واحد، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال تجاهل خصائص المجتمع الذي تتواجد فيه (س) من النساء و آخر تتواجد فيه (ص) من النساء، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون لديهن نفس المشكلة كأن تهان من قبل الرجل أو تنتهك حقوقها أو تهان كرامتها أو تسلب منها حرياتها، والذي يميز بين مجتمع عن غيره هو مستوى الوعي الجماعي الذي تفتقر إليه مجتمعاتنا الشرق أوسطية للأسف..

القصد من هذا الكلام هو أننا في عصرنا الراهن بصدد صياغة أخرى لكل القضايا الإنسانية من حولنا بغض النظر عن المكان والزمان والبيئة و نخص قضية المرأة في هذا السياق.

الحديث هنا، لا نعني به امرأة داخل أسرة معينة أو قرية أو مدينة، و إنما نعني به المرأة بصفتها كائنا كونيا داخل أسرة أو قرية أو مدينة أو حتى بلد من البلدان على خارطة العالم، والتي لها حقوقها الإنسانية كما للرجل دون تمييز. فعندما تهان امرأة ما داخل أسرة سواء في العراق، أو أفغانستان أو في أمريكا أو فرنسا أو في القارة الأفريقية، فإن هناك كائنا على وجه الأرض يتعرض إلى الاضطهاد وتنتهك حقوقه وحريته.

العنف ليست له هوية، عليه فتأريخه بعمر التأريخ البشري ، كما أن ليس للكرامة الإنسانية هوية، فلو أخذنا الجغرافيا بعين الاعتبار، و قلنا أن النساء في أفغانستان على سبيل المثال يتعرضن للإهانة و العنف على يد الرجل يعني هذا لنا أن أفغانستان كغيرها من البلدان التي تقع في منطقة الشرق المتخلف تختلف فيها القيم الأسرية والاجتماعية و نظرة المجتمع إلى المرأة، و من خلاله يقاس مدى تطور المجتمع. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال خلو المجتمعات الأوروبية من العنف ضد المرأة نظراً لأنها قطعت شوطاً كبيراً في مجال احترام حقوق الإنسان و المرأة تحديداً ، بالعكس، فإن حالة واحدة تكفي لكي نقول أن ظاهرة العنف موجودة في أي مكان، لأن العنف على وجه الأرض يتعدى كونه حالة ليصل إلى درجة إنه يكون، ظاهرة كونية..

عامل آخر من العوامل هو الغزو التكنولوجي الهائل و الثورة المعلوماتية و توسع شبكة الاتصالات هذا كله أوصل كل المناطق النائية في العالم ببعضها البعض وأصبح من الجائز القول إن المرأة الكردية أو العربية في أحد البلدان العربية التي تقطن القرية النائية الفلانية هي مواطن كوني تتعرض إلى الإهانة و العنف من قبل رجل من رجال أسرتها، سواء كان زوجها أو شقيقها أو... إلخ.. و الثورة المعلوماتية و النظام العالمي الجديد (العولمة=secularism) الذي ترك آثاره العميقة في صلب وظائف الحركات النسوية (الفيمينزمية) في العالم و غيّر من نظرتهم تجاه قضية المرأة بشكل ملحوظ، و تبني الخطاب العلماني الذي يغلب فيه العقل كعامل أساس في تنظيم الحياة و رفض الدين كمرجع للبت في الأمور إلى أن يتم الاختلاف عليها و إخضاعها لمبادئ الخير و الشر و الفضيلة و الرذيلة و تحديد دائرة البت في المشكلة في الثواب و العقاب.

في ظل هذا النظام العالمي الجديد تحتاج المرأة لأن تعيد النظر في قضيتها و أن تصوغ تعريفاً لنفسها داخل نظام العولمة لكي تواكب التطورات الهائلة في العالم على الصعيد السياسي و القانوني، بشكل خاص مايتعلق بمشاركتها السياسية و الإدارية في المجتمع و مشاركتها في إدارة الاقتصاد و اطلاعها على القوانين الدولية التي تطرأ عليها التغييرات بشكل مستمر و التي تخص حقوق الإنسان و حقوق المرأة. و أن تصوغ تعريف المرأة الضحية، و ألا تعرّف نفسها على أنها ضحية عادات و تقاليد مجتمعية و دينية في مجتمعها الصغير داخل القرية أو المدينة أوحتى في حدود موطنها الأكبر، وإنما هي ضحية نظام رجالي سائد في أغلب بقاع العالم، و تغيير وضعها يحتاج إلى ثورة ليس في منطقة جغرافية معينة وإنما يحتاج إلى ثورة عقلية شاملة ضد هذا الموروث الاجتماعي الكوني، وعليه أن تعيد تعريف قضيتها ومعاناتها في سياق إنساني كوني و وفق معطيات المواثيق والقوانين الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

هذا التوجه الكوني في التفكير لدى الأفراد، سواء النساء منهم كضحايا العنف، والمنظمات النسوية هو الذي يحدد وظيفة كل منهم، وحتى الكتّاب الذين يتحدثون عن القضية و الصحفيون منهم تحديداً. فهذه حالة سايكولوجية إنسانية يجب أن نرتقي إليها، بعد أن نتخلص من إحساسنا بأننا محتلون أو مسيرون من قبل الغير.

ولو أخذنا بنظر الاعتبار أن أهداف الحركات الأنثوية منذ بدء نشوئها حتى يومنا هذا تركز على التغيير الاجتماعي و الثقافي و بناء العلاقات بين الجنسين، إضافة إلى سعيها من أجل المزيد من العدالة و المساواة المطلقة، فبغض النظر عن الخطاب المتطرف التي تتبناها والتي تتجسد في معاداة الرجل، لكنها استفادت من حركة العولمة التي تطالب بغلبة العقل الإنساني على عامل الدين و رفض الدين كمرجع للقطع في الأمور وحل النزاعات والاختلافات. عليه يمكننا الاستفادة من هذا التوجه لكن على أساس إنساني وخصوصاً في ما يتعلق بقضيتي العدالة و المساواة بين الجنسين.

من الطبيعي إن هذا الكون يقوم على قدرات الجنسين، لكن قضية عدم المساواة هي التي تخل بنظرية العدالة في الكثير من المجتمعات في العالم المتخلف التي ينظرون فيها إلى المرأة كسلعة قابلة للتبديل و الامتلاك و البيع و الشراء و التهميش وعدم الاعتراف بقدراتها العقلية الإبداعية ،و بالتالي عدم منحها الفرصة الكافية لكي تمارس حقوقها السياسية و الاقتصادية في إدارة البقعة التي تقطنها.. فالإنسان أيا كان جنسه يولد كإنسان، لكن مثلما تقول سيمون دوبوفوار: المرأة تلد هي ليست امرأة، إنما المجتمع يجعل منها امرأة" وذلك بنظرته الدونية لها و سلبها حقوقها.

من هنا كان مهماً أن نتبنى خطاباً مختلفاً تماماً عن خطاب الحركات الأنثوية أيضاً، وهو خطاب كوني يتبنى النظريات الإنسانية بكل تفاصيلها و يضمن أكبر قدر من المساواة للمرأة مع الرجل و العدالة و يمنحها المزيد من السلطة في المجتمع..

يرى الكثير من الباحثين في مجال المرأة أن من غير المجدي إجراء مقارنة بين مجتمعات الغرب و مجتمعات الشرق، في ما يخص وضع المرأة، لأن القيم التي تقوم عليها المجتمعات الشرقية و الإسلامية تحديداً تختلف عن تلك التي تقوم عليها مجتمعات الغرب. في حين أرى أنه من الضروري في الوقت الحالي و في ظل نظام العولمة أن نجري هذه المقارنة و المقاربة في آن، إذن ما الضرر لو أخذنا تجارب الغرب في هذا المجال و النساء الأوروبيات في مجال حقوق المرأة، خصوصا القيم الإنسانية التي تنظم حياة البشر أينما كان، لأن دعاة عدم الأخذ بتجارب الغرب هم إما من حملة الفكر الديني المتطرف الذي يخاف من تحرر المرأة، أو هم رجال من حملة الفكر الذكوري الذين يخافون من أن تنازعهم المرأة و تتقاسم معهم السلطة في المجتمع.

وأخيراً أجد من الضروري التأكيد على مشاركة المرأة في مجالي الاقتصاد والسياسة ،فبدونهما لن تتمكن من مواكبة التغييرات التي تطرأ على أوضاع المرأة في العالم، شرط أن تنظر إلى إنسانيتها من منظور كوني و أن تعتبر نفسها كائنا كونيا و أن تعرّف نفسها و قضيتها على هذا الأساس.